ثانيا: الشروط الشكلية222 قانون تجاري

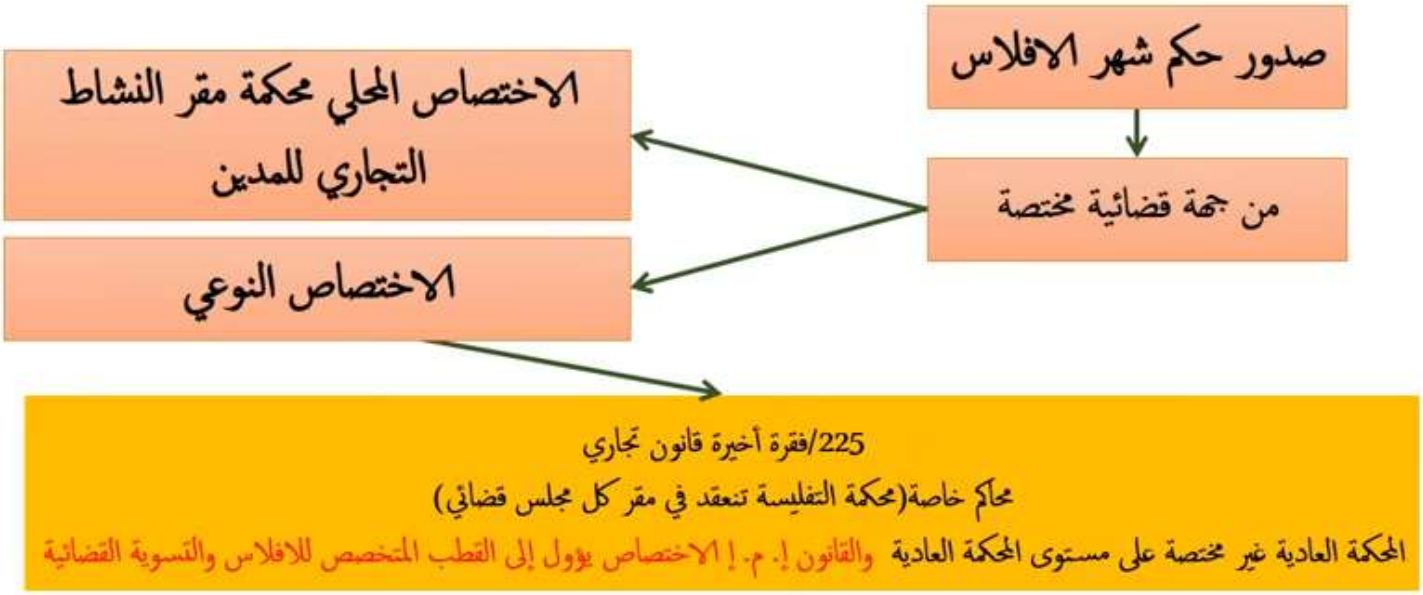

الاختصاص المحلي المادة 40 قانون الإجراءات المدنية والإدارية
محكمة مكان افتتاح الإفلاس أو التسوية القضائية، وهذا المكان الذي يقع فيه النشاط الرئيسي للمدين المفلس وإذا كان شركة هو المكان الذي يوجد فيه مركز إدارتها الرئيسي
تقديم طلب شهر الافلاس
المدين التاجر
الإقرار خلال 15 يوما من تاريخ التوقف أو قبوله في تسوية قضائية،
الدائن صاحب الحق
يشترط إثبات التوقف
المحكمة م2/216 استثناءا
للحفاظ على حق الدائنين
النيابة 225
في حالة ارتكاب التاجر جرائم الإفلاس (التدليس أو التقصير)

طبيعة الحكم بشهر الإفلاس أو التسوية القضائية

1 له حجية مطلقة المادة 228 من القانون التجاري

يحتج به على كافة الناس

أطراف الدعوى | الغير

بخلاف الأحكام القضائية الأخرى

حجيتها نسبية

يقتصر على طرفي الدعوى

2 أنه حكم منشئ

مركز قانوني جديد لم يكن موجودا قبل صدوره

يكتسب المدين صفة المفلس أو المستفيد من التسوية القضائية

تابع:

طبيعة الحكم بشهر الإفلاس أو التسوية القضائية

3 حكم مقرر لتوقيف التاجر عن دفع ديونه

من خلال تاريخ الاستحقاق

4 وحدة الإفلاس

عدم إمكانية إفلاس التاجر أكثر من مرة في وقت واحد

قاعدة لا إفلاس على إفلاس

لا يؤدي إلى اختصاص عدة محاكم

لا يجوز إشهار إفلاسه مرة ثانية إذا لم تقفل الأولى

تابع : الشروط الشكلية

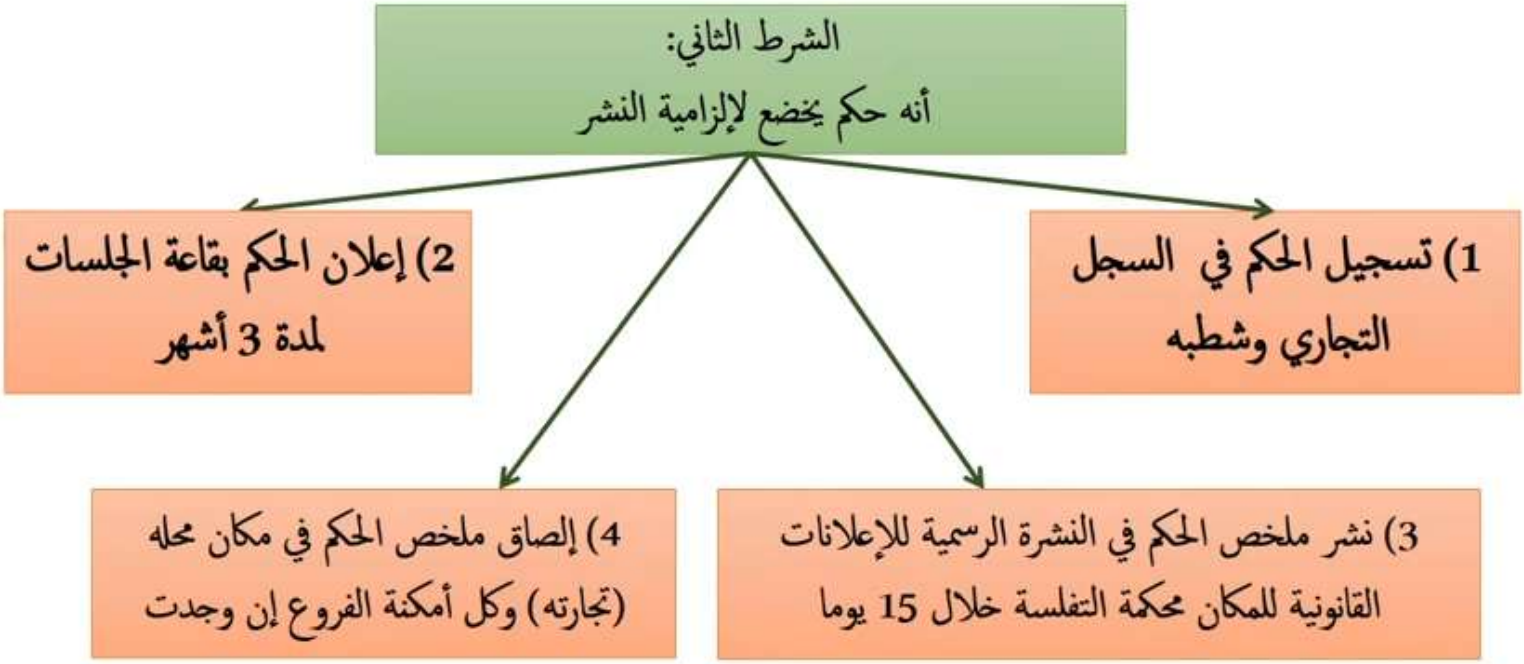

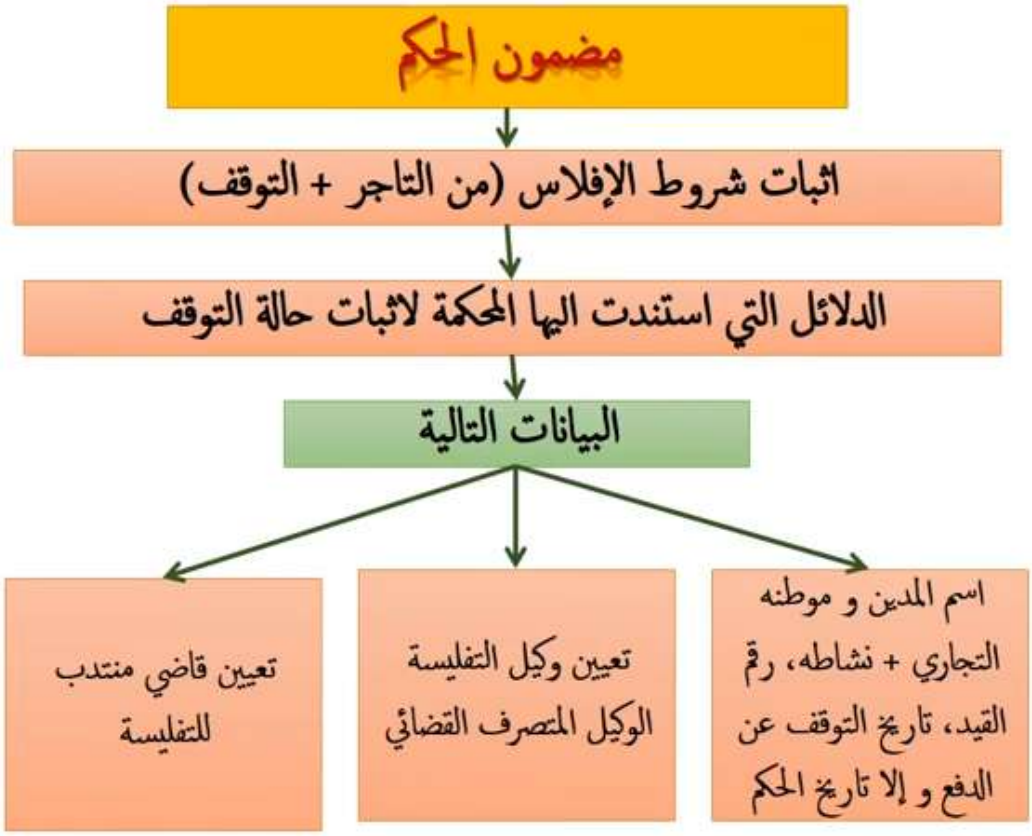
مضمون الحكم
اثبات شروط الإفلاس (من التاجر + التوقف)
الدلائل التي استندت اليها المحكمة لاثبات حالة التوقف
البيانات التالية
اسم المدين و موطنه التجاري + نشاطه، رقم القيد، تاريخ التوقف عن الدفع و إلا تاريخ الحكم
تعيين وكيل التفليسة الوكيل المتصرف القضائي
تعيين قاضي منتدب للتفليسة

طرق الطعن في أحكام الإفلاس (المواد:231_234) ق ت

المعارضة في الحكم الغيابي	cassation الاستئناف (حكم حضوري)
خلال 10 أيام من تاريخ صدور الحكم أو من تاريخ آخر إجراء إذا كان الحكم مما يشترط النشر	خلال 10 أيام من تاريخ تبليغ أمام المجلس القضائي
آثارها تعاد الخصومة أمام نفس المحكمة الناظرة في القضية	الذي يجب أن يفصل فيه خلال 3 أشهر

الأحكام التي لا يجوز الطعن فيها 123 ق تجاري

الأحكام التي تفصل في أوامر قاضي المنتدب للتفلسة

الأحكام الخاصة بالإذن لاستغلال المحل التجاري

الأحكام المحددة لتاريخ التوقف عن الدفع

هل يلغي حكم الإفلاس في حالة ظهور أموال المدين كافية لتسديد ديونه أثناءالمعارضة أو الاستئناف؟

رأي (1) الحكم لا يلغى مادام أنه صدر صحيحا

رأي (2)
ترى وجوب رفض شهر الإفلاس إذا تبين للمحكمة زوال حالة التوقف

هو الرأي الراجح (المنطق و العدالة)